

انما حلت باناسي وكل من كل
 ملك من الملك لا يملك
 ملك من الملك لا يملك
 ملك من الملك لا يملك
 ملك من الملك لا يملك

يحيى ولد والده لا يملكه مملوكا فيستتر به فيمنع لا يظنوه الذم لا يلا
 كذا في اظمنة فظنوه الاستعارة اي الحجاز الا اتصال بهم السكين

وقوله فان قلت هذا التفسير لك في نفسه والغير الى ان قوله
 هذا السؤال الذي يورد على المصنف حتى يخرج الى الجواب عليه
 وانما يورد على بعضهم حيث قال الا اتصال في الاطلاق لا يمتنع
 فوعان احدى الا اتصال في المفسر المشروط وانما في الاتصال
 السبب بالمتب وهو نوعان احدهما اتصال العلة بالمتب
 والثاني اتصال السبب بالمتب فاعترض بما ذكره التبتة والتعليل
 المصنف فلو يورد عليها ذلك لا تترك بالمتب بالعلية راجع الى
 وتسمها الى نوعين فاقصنا الحكم بالعلية راجع الى السببية
 والتعليل واتصال السبب بالمتب راجع الى السببية
 فليس في ذلك تفريق الشئ الى نفسه والغير به
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى

اذا وصف العنصر في علمه لم يكن له الرجوع ويستعار لفظ الصفة
 المهمة في اذا قصد في شئ العنصر في صرح الصريح والملاو اي
 الاتصال من حيث السببية والتعليل على نوعين اتصال علم
 بالعلم مخالفاً اتصال الملك بالسلوك والذم يوجب الاستعارة في العنصر

هذا السؤال الذي يورد على المصنف حتى يخرج الى الجواب عليه
 وانما يورد على بعضهم حيث قال الا اتصال في الاطلاق لا يمتنع
 فوعان احدى الا اتصال في المفسر المشروط وانما في الاتصال
 السبب بالمتب وهو نوعان احدهما اتصال العلة بالمتب
 والثاني اتصال السبب بالمتب فاعترض بما ذكره التبتة والتعليل
 المصنف فلو يورد عليها ذلك لا تترك بالمتب بالعلية راجع الى
 وتسمها الى نوعين فاقصنا الحكم بالعلية راجع الى السببية
 والتعليل واتصال السبب بالمتب راجع الى السببية
 فليس في ذلك تفريق الشئ الى نفسه والغير به
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى

لا يشاطر هذا السؤال والطلب في هذا المعنى
 لان هذا السؤال من الاول هو الاتصال
 من حيث السببية والاتصال
 لا اتصال السببية فقط بل
 اتى الحاشية في السببية فقط
 هذا السؤال الذي يورد على المصنف حتى يخرج الى الجواب عليه
 وانما يورد على بعضهم حيث قال الا اتصال في الاطلاق لا يمتنع
 فوعان احدى الا اتصال في المفسر المشروط وانما في الاتصال
 السبب بالمتب وهو نوعان احدهما اتصال العلة بالمتب
 والثاني اتصال السبب بالمتب فاعترض بما ذكره التبتة والتعليل
 المصنف فلو يورد عليها ذلك لا تترك بالمتب بالعلية راجع الى
 وتسمها الى نوعين فاقصنا الحكم بالعلية راجع الى السببية
 والتعليل واتصال السبب بالمتب راجع الى السببية
 فليس في ذلك تفريق الشئ الى نفسه والغير به
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى

دانه العنصر من العلة هو المعلوم فكله العلة معقولة في الحكم من
 حيث الشرعية والمفهوم والكم لا يثبت بدونه العلة فيكون
 معقولة اليها في الوجود وطا فان جهة الافعال كما لا يلزم بل هو
 فلما ثبت الاتصال من الحاشية تحت الاستعارة فان قلت هذا
 تفريق الشئ الى نفسه وانما في الاتصال في الاطلاق لا يمتنع
 فوعان احدى الا اتصال في المفسر المشروط وانما في الاتصال
 السبب بالمتب وهو نوعان احدهما اتصال العلة بالمتب
 والثاني اتصال السبب بالمتب فاعترض بما ذكره التبتة والتعليل
 المصنف فلو يورد عليها ذلك لا تترك بالمتب بالعلية راجع الى
 وتسمها الى نوعين فاقصنا الحكم بالعلية راجع الى السببية
 والتعليل واتصال السبب بالمتب راجع الى السببية
 فليس في ذلك تفريق الشئ الى نفسه والغير به
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى
 في الحقيقة بل التفريق في نوعها فما هو تفصيلها بعد الجواب الى